مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٤٨

الثلاثاء، ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد سومافيا	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد رودولف
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانت أغاتا
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد فلوسوفتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كويتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركمانستان وتركيا وتونس وطاجيكستان وماليزيا والهند واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب بنائب وزير خارجية أفغانستان.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غفورزي (أفغانستان) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد كارديناس (الأرجنتين)، والسيد فوهيدوف (أوزبكستان)، والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد كمال (باكستان)، والسيدة أتييفا (تركمانستان)، والسيد سليم (تركيا)، والسيد عبد الله (تونس)، والسيد عليموف (طاجيكستان)، والسيد رجالي (ماليزيا)، والسيد شاه (الهند)، والسيد كونيشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أعلم المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لغينيا لدى الأمم المتحدة، ونصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يوجه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السفير إنجين أ. أنساي، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، وذلك في أثناء مناقشة المجلس للبند المعنون "الحالة في أفغانستان"".

وقد صدرت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1996/252.

وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على أن يوجه بموجب المادة ٣٩ دعوة إلى سعادة السيد إنجين أنساي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ويبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

والمتكلم الأول هو نائب وزير خارجية أفغانستان، سعادة السيد عبد الرحيم غفورزي، وأعطيه الكلمة.

السيد غفورزي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. ونحن جميعا نعرف إسهاماتكم البارزة في أعمال الأمم المتحدة، ولا سيما اجتماعات الأمم المتحدة العديدة التي ترأستموها، التي تم فيها الاعتراف بصبركم وحكمتكم.

كما أود أن أشيد إشادة خاصة بالسفير ليغويلا ممثل بوتسوانا، الذي ترأس باقتدار وحكمة اجتماعات مجلس الأمن التي انعقدت خلال شهر آذار/مارس.

واسمحوا لي أن أتقدم إليكم، سيدي، ولكل عضو من أعضاء المجلس، بتقدير وفد بلدي لعقد هذه المناقشة التوجيهية بشأن أفغانستان، فضلا عن إتاحة الفرصة لوفد جمهورية أفغانستان الإسلامية لمخاطبة المجلس.

وإن الأمم التي قررت أن تعيش مستقلة وحرة من الانحياز، كعناصر إيجابية في السلام والاستقرار العالميين، قد وضعت الثقة والأمل في منظمة الأمم المتحدة. وقد وضعت هذه الثقة بصفة خاصة في الالتزامات التي ينص عليها مجلس الأمن، والتي تقع على

عاتقها المهمة الحاسمة المتمثلة في صون السلام والاستقرار العالميين والإقليميين.

ومن الطبيعي جدا أن مجلس الأمن هو ما تتطلع إليه في الدرجة الأولى الدول المستقلة عندما يكون هناك تهديد للسلام أو انتهاك للسلام أو عمل عدواني.

ولهذا، فإن وفد أفغانستان ما فتئ يتطلع إلى هذه الفرصة لاسماع أصوات الأفغان في هذا المجلس. ويود وفد أفغانستان أن يسأل المجلس لماذا تعرض، شعب أفغانستان مرة أخرى، وهو الذي وقع ضحية العدوان والتدخل الخارجي منذ ١٩٧٨، لمؤامرة وتدخل عسكري أجنبي، ولماذا السكان المدنيون الذين تعرضوا لفترة طويلة - بمن فيهم النساء والأطفال والشيوخ، ولا سيما في العاصمة كابل - للمشاق والتيتيم والحرمان والجوع والتشرد، يتعرضون باستمرار لهجمات الصواريخ غير الإنسانية والقصف الجوي أحيانا، من جانب المرتزقة الذين يطلق عليهم "الطالبان" مما يؤدي إلى الموت ووقوع الإصابات والتدمير؟

نعم، إن الأمة الأفغانية بعد أن تحملت تضحيات وصلت إلى ١,٧ مليون نسمة، قد أسهمت من بين أهم العناصر في التقليل من خطر المواجهة النووية، وانتهاء الحرب الباردة، والحفاظ على القيم الإنسانية وزيادة تعزيز إطار النظام العالمي القائم على الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذه الأمة تستحق التعاطف من جانب المجتمع الدولي. وكان ينبغي تأييدها في جهودها الوطنية الرامية إلى التغلب على المشاكل التي خلفتها حرب دامت ١٧ عاما، فضلا عن التحديات الخطيرة التي تواجهها في إعادة التعمير.

ومن السخرية أننا نشير بألم إلى أنه، على امتداد السنوات الأربع، ما فتئ المتآمرون والمتدخلون الذين يرتبطون بدوائر المخابرات العسكرية الباكستانية، وأحيانا بالتواطؤ مع المؤيدين الآخرين من الخارج، يحاولون الإطاحة بحكومة دولة أفغانستان الإسلامية وتنصيب نظام في كابل توافق عليه باكستان. وهذا المخطط المعادي وغير العادل أدى إلى بروز مقاومة أفغانية متجددة وواسعة النطاق، في حين ولد قلقا مشروعا لدى بلدان المنطقة.

من المعروف تماما أن الدافع وراء عقد هذا الاجتماع ليس توجيه الاتهامات، بل بالأحرى، السعي لالتماس سبيل موثوق به وله مصداقيته للنزاع الجاري في بلدي، أفغانستان. ومع ذلك، ونظرا لأن تحديد الأسباب الرئيسية للنزاع يُعد شرطا لا غنى عنه للبحث الحقيقي عن حل دائم وموثوق به وشامل، فإنه يجب علينا أن نوضح ونحلل العوامل التي تشكل النزاع.

ولا يسعني سوى أن أؤكد بإيجاز على السلوك غير الودي، بل العدائي في الواقع، لدوائر الاستخبارات الباكستانية التي تتصرف بما يتناقض والإرادة المخلصة للأمة الباكستانية ورصيدها التاريخي والأخلاقي القيم - أعني أخوة الشعب الأفغاني.

وإن الدوائر الباكستانية، بقيادة المخابرات الداخلية والمخابرات العسكرية، تعرض السلام للخطر من خلال محاولات النفاق التي تلبس لبوس جهود السلام، وتكمل التوتر بإذكاء نار الكراهية العرقية بين أبناء شعبنا. وترعى هذه الدوائر عقد اجتماعات ولقاءات ومغامرات، على أمل تشكيل ائتلاف مناهض للحكومة، وذلك لمحاولة مهاجمة كابل وتخريب الحوار بين الأفغان الذي يفضي إلى المصالحة وإعادة الأعمار.

ومنذ أن أنشئت دولة أفغانستان الإسلامية في نيسان/أبريل ١٩٩٢، ما فتئت دوائر الاستخبارات العسكرية الباكستانية تعمل سرا من أجل تحقيق هدفها من خلال دعم عملائها وتحريضهم وتحريكهم للاستيلاء على السلطة في كابل. وأدت هذه المؤامرة الخبيثة إلى تدمير واسع وإلى خسائر كبيرة في الأرواح. وتم تخريب الحوار بين الطوائف الأفغانية تخريبا تاما. وشهد العالم محاولة انقلاب فاشلة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ضد دولة أفغانستان الإسلامية على أيدي مجموعات مسلحة، يتواجد بعضها في الأراضي الباكستانية. وفي أثناء الانقلاب، أمطر السكان الأبرياء في كابل بما يزيد عن ٣٠٠٠ صاروخ وسقطت على أهداف سكنية في المدينة. وأودت أعمال العدوان هذه بحياة ما يزيد عن ٤٠٠٠ شخص من الأبرياء وجرحت حوالي ٨٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال.

وشاركت عناصر من المخابرات ومن الجيش الباكستاني شخصيا في تلك المحاولة الانقلابية الفاشلة

وفي الهجوم الوحشي على كابل، وألقت الحكومة القبض على ٢٥ عنصرا من الميليشيات الباكستانية المسلحة؛ وأطلق سراحهم فيما بعد وسلموا إلى صاحب السمو الأمير تركي الفيصل وزير الأمن القومي في المملكة العربية السعودية، الذي زار كابل، في بعثة للمساعي الحميدة، لضمان إطلاق سراحهم.

وعلاوة على ذلك، في مناسبات أخرى، بما في ذلك مناسبات خلال الأسابيع القليلة الماضية، وتعبيرا عن النوايا الحسنة لدولة أفغانستان الإسلامية، أفرج عن عدد كبير من المخربين والجواسيس الباكستانيين المقبوض عليهم. وكما ورد في بياننا أمام الجمعية العامة في دورتها الخمسين، لا يزال البعض منهم في قبضتنا: وترد أسماؤهم وأوصافهم في الوثيقة A/50/PV.95.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء مجلس الأمن بإيجاز شديد إلى بعض الدلائل القاطعة على تدخلات دوائر المخابرات الباكستانية في أفغانستان.

أولا، قامت المخابرات العسكرية الباكستانية، بالاشتراك مع وزارة الداخلية الباكستانية، بإنشاء مجموعة من المرتزقة المسماة طالبان في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وقد جرى تدريب هذه المجموعة في كويته، باكستان، وأرسلوا إلى داخل أفغانستان برفقة ضباط مخابرات باكستانيين ومليشيا الحدود الباكستانية. وأن الدلائل والحقائق التي تثبت أن طالبان من صنع وكالة المخابرات الداخلية ووزارة الداخلية الباكستانية واردة في البيان الذي أدلى به وفد أفغانستان يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، في الجلسة العامة الخامسة والتسعين للجمعية العامة (A/50/PV.95)، وفي تقارير وسائط الإعلام الدولية.

ثانيا، خلال عام ١٩٩٥، وفي أوائل عام ١٩٩٦، انتهكت الطائرات الباكستانية التي تحمل الأسلحة والذخائر المجال الجوي لأفغانستان وهبطت في مطارات قندهار وشيندند وهرات. وقد ذكرت بعض هذه الانتهاكات أمام الجمعية العامة، كما هي واردة في الوثيقة A/50/PV.95.

ثالثا، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، قامت شركة الاتصالات الباكستانية التي تشرف عليها الدولة، ودون موافقة الحكومة المركزية الأفغانية، بمد كبلات هاتفية جديدة من أجل الأغراض العسكرية في المنطقتين الجنوبية والغربية من أفغانستان.

رابعا، في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عندما قررت الحكومة الباكستانية أن تقيم سفارتها في جلال أباد، وهي المركز الإداري لمقاطعة ننكرهار الشرقية، اتخذ هذا القرار، كما اتخذت القرارات التي سبقته، بصورة انفرادية ودون التشاور مع الحكومة المركزية الأفغانية. وقررت الحكومة الباكستانية أيضا إرسال السفير قاضي همايون والعاملين بالسفارة إلى جلال أباد. ومن دواعي السخرية أن السيد قاضي همايون كان قد اعتمد سفيرا لباكستان لدى الحكومة الأفغانية في العاصمة كابل، حيث استقبله الرئيس برهان الدين رباني وقدم إليه وثائق تفويضه.

خامسا، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قام السيد آصف علي، وزير الخارجية الباكستاني، يصاحبه السفير قاضي همايون، بزيارة مفاجئة مزعومة لمزار شريف في مقاطعة بلخ شمال أفغانستان، لإجراء مفاوضات مزعومة مع عبد الرشيد دوستم، وهو أحد قادة المعارضة. وقد جرت هذه الزيارة دون إبلاغ الحكومة الأفغانية مسبقا بهذه المعلومات، مما يعد انتهاكا لجميع المعايير الدولية المعترف بها.

سادسا، نتيجة للمساعي التي بذلتها دولة أفغانستان الإسلامية في الأشهر الماضية، أجري حوار مستمر من أجل زيادة توسيع قاعدة الحكومة، بالإضافة إلى تعزيز العملية السياسية في البلاد. ومن ثم، تم التوصل إلى اتفاق أولي فيما بين الأعضاء الثلاثة في حلف المعارضة.

ولتعطيل الجهود التي تبذلها كابل، عقدت السلطات الباكستانية يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ اجتماعا خاصا للمعارضة الأفغانية دام ثلاثة أيام في إسلام أباد. وقد استقبل قادة مجموعات المعارضة استقبالا حافلا. وبهذه المناورة المشؤومة، استطاعت السلطات الباكستانية أن تحبط التفاهم الأولي الذي تم التوصل إليه بين الحكومة والمعارضة.

وقد سجل مراسلو الصحف المعروفة في العالم أقوال شهود هم العيان فيما يتعلق بالمشاركة المباشرة للمتآمرين والمخربين الباكستانيين في الشؤون الداخلية لبلدنا. وهنا، وتسجيلا للحقيقة، أود أن أذكر بعض الأمثلة، من الأمثلة

الكثيرة، عن أراء الصحف الباكستانية والسياسيين الباكستانيين حول تدخل باكستان في أفغانستان.

ففي تاريخ ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، نشرت صحيفة "داون" الباكستانية المعروفة مقالا افتتاحيا، بقلم محلل وكاتب سياسي باكستاني مشهور هو السيد باقر نقوي. وفي معرض تحليل الأسباب الجذرية للصراع، تقول الافتتاحية ما يلي:

"يحسن بالسياسيين في إسلام أباد أن يتوقفوا وأن يفكروا ... لأن الحبل السُري لطالبان المرتبط بباكستان واضح للجميع".

وقد جرى التأكيد على هذه الآراء التي أعرب عنها السيد نقوي بعد دراسة متأنية قام بها صحفي ومحلل أمريكي مشهور هو السيد جون برنز، الذي كتب في صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦ ما يلي:

"بعد ١٨ شهرا من الدعم العسكري والمالي لمجموعة من المغاوير التي فرضت حكما إسلاميا أصوليا على أكثر من نصف أفغانستان، يبدو أن باكستان تحولت إلى سياسة ترمي إلى إنهاء الحرب الأهلية".

ويمضي المقال قائلا:

"لسنوات عديدة ظل التورط الباكستاني في الصراع الأفغاني تديره مجموعة من الوكالات المدنية والعسكرية التي عملت دوما من غير اتفاق، ولهذا فإن التغيير لم يكن واضحا تماما. فلا يزال بعض المسؤولين، بمن فيهم نصير الله بابر، يؤيدون بقوة المجموعة الأصولية الأفغانية، طالبان، في حين أن آخرين، بمن فيهم مسؤولون في مكتب رئيسة الوزراء بينظير بوتو، يدينون الأصوليين على سياساتهم المتشددة ضد النساء وسياساتهم القاسية المتعلقة بالقانون والنظام".

ويضيف المقال أيضا:

"إن بعض المسؤولين الباكستانيين الكبار اعترفوا بأنه جرى التفكير بتمعن في الآثار المترتبة على باكستان من وجود حكومة طالبان في كابل، التي قد تزيد من الأصولية الإسلامية، وقد تؤدي إلى اتجاهات انفصالية في المناطق القبلية الواقعة على الحدود الأفغانية والتي تحكمها باكستان".

أما صحيفة "نيشن" الباكستانية، فقد نشرت يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ مقالة بعنوان "بنجاب تريد حكم لاهور في أفغانستان"، جاء فيها ما يلي:

"لقد ادعى كوتيه ـ محمود خان أجك زي، عضو الجمعية الوطنية الباكستانية ورئيس حزب بختون خوا ملي عوامي، في الوقت الذي كان يتهم فيه بنجاب ووكالة المخابرات الداخلية بتدمير أفغانستان، بأن 'كلتيهما تريد فرض حكم لاهور على كابل من خلال طالبان'".

ولا يمكن إجراء دراسة متعمقة للحالة في أفغانستان دون إجراء تحليل واقعي للمجموعة المسماة طالبان التي ظهرت مؤخرا، والتي يعني إسمها طلاب المدارس الدينية، ولبرنامجها السياسي والاجتماعي.

ففي جميع البلدان الإسلامية توجد مدارس دينية كثيرة ومؤسسات تعليمية أخرى تدرس فيها مختلف المواضيع المتصلة بالديانة الإسلامية. والغرض من هذه المدارس والمؤسسات هو إعداد الشباب المسلم للعمل في مجال الخدمات الدينية لصالح مواطنيهم. ولكن لا توجد مدرسة في العالم الإسلامي تدرس فنون الحرب الحديثة، مثل استخدام القذائف والصواريخ وقيادة الطائرات المروحية والطائرات المقاتلة. فهذا النوع من التعليم من اختصاص الأكاديميات العسكرية.

وتزعم الطالبان أنها تريد تطبيق "التعاليم الإسلامية". وللأسف، فإن فهمهم للمفاهيم الإسلامية بعيد عن مبادئ الإسلام الحقيقية. إنهم يعتقدون أن قطع اليد أو القدم لأي شخص، رجلا كان أو إمرأة، يتهم بالسرقة أمر لا مفر منه، دون إجراء التحقيق اللازم أو وجود الدليل المطلوب ودون أن يكون للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه في محاكمة عادلة. إنهم لا يريدون الاعتراف بأن تطبيق هذه العقوبة، المعروفة باسم "الحد" في الشريعة الإسلامية، يتطلب الوفاء بالشروط اللازمة والصارمة.

وأهم وأخطر قاعدة للطالبان هي نهي الفتيات والنساء عن الخروج من منازلهن. ووفقا للطالبان فإن تعليم المرأة يتعارض مع الإسلام. وتوجه الأوامر للمعلمات بالامتناع عن التعليم في المدارس. وكانت كثيرات من هؤلاء المعلمات يعملن في المدارس الابتدائية للبنين أيضا. ولهذا السبب تصبح المدارس الابتدائية للبنين أيضا مغلقة في ظل حكم الطالبان نتيجة عدم وجود المعلمات.

فالمرأة ممنوعة من العمل في أي مكان خارج منزلها. والآن أصبحت المرأة محرومة من التعليم في هرات - وهي من أشهر المدن الإسلامية منذ القرن الثاني للهجرة، التي وجدت فيها مدارس للبنات خلال قرون طويلة - ومدن أخرى في مقاطعات قندهار ونسيم روز وفراه. هذه المدن حكم عليها نظام حكم الطالبان بإبقاء نسائها في الظلام والجهل بل بحرمانهن من المعرفة الإسلامية التي تُدرس في مدارس البنات في جميع أنحاء أفغانستان. وحيث أن الفتيات هن زوجات وأمهات المستقبل، لن يمكنهن توفير التعليم الإسلامي المناسب لأطفالهن في المجتمع الإسلامي، وهو مفهوم هام جدا في المجتمع الإسلامي. ومن الواضح أن هذا يقود المجتمع الإسلامي الى الانحطاط والانهيار الثقافي. بيد أن الطالبان لا يدركون هذه الحقائق ويزعمون بأنهم يحتكرون الحقيقة الناصعة وصلاح الإسلام.

قالت كريستيان أمان بور مراسلة شبكة تليفزيون "سي إن إن" في ٣ نيسان/أبريل من هرات أن جماعة من الطالبان المسلحين اقتحمت منازل في مقاطعة هرات وحطمت أجهزة التسجيل والفيديو بحجة أن الدين يحرم هذه الأجهزة. ووفقا للتقرير كان الطالبان المسلحون في شوارع هرات يوقفون السيارات بحثا عن أجهزة الاستيريو. وفي بعض الأحيان كان أصحاب أجهزة التلفزيون يشاهدون في الشوارع وقد تدلت من أعناقهم أجهزة تليفزيوناتهم وشرائط تسجيلهم المحطمة. ويطلق على هذا العمل "إعدام التليفزيون". كما اشتمل التقرير التليفزيوني على مشهد احتجاج زهاء ٣٠ امرأة أفغانية محجبة في الشارع يطالبن بفتح مدارس البنات.

وعقب هذه المواقف المتطرفة أوقفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة والكثير من المنظمات غير الحكومية عملياتها مؤخرا في المناطق الخاضعة لاحتلال الطالبان العسكري.

ونسترعي اهتمام المجلس الى أن الحال في المناطق الخاضعة لإدارة الحكومة، على العكس من السلوك السلبي العنيف للطالبان فيما يتعلق بحقوق الإنسان وبصفة خاصة حقوق المرأة، مختلف تماما. وقد عبر عن هذا المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان لأفغانستان (A/50/567، الملحق). ففي هذه المناطق تشترك المرأة اشتراكا نشطا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد. وهناك ٣٨٣ امرأة بين صفوف الضباط في الجيش الأفغاني، تتراوح رتبهن بين رتبة الفريق ورتبتي المقدم والملازم. وهناك دبلوماسيات عديدات في السلك الخارجي يتمتعن بالتعليم المختلط على المستوى الجامعي.

ومن واجبي الحزين أن استرعي انتباه المجلس الى الكارثة التي تهدد منطقتنا وما يتجاوزها وأقصد الأنشطة في أفغانستان لزراعة المخدرات وتجهيزها وتهريبها، تلك الأنشطة التي اتسعت اتساعا فظيعا واتخذت أبعادا خطيرة في ظل حكم الطالبان. فقد زادت زيادة هائلة زراعة الخشخاش في المناطق الخاضعة لسيطرة الطالبان. وبالإضافة الى زراعة الخشخاش في أطراف هرات، يجري حاليا انتاج الخشخاش في مئات جديدة من الأفدنة بين جرشك وهرات.

ومما يبعث على القلق البالغ أن الطالبان، وفقا لتقارير موثوق بها، استطاعوا، بدعم من المافيا السياسية - العسكرية لبلد مجاور، أن يضعوا أيديهم على آلات متطورة نقالة لتجهيز وتنقية المخدرات تستطيع حتى أن تنتج المورفين والهيروين. وقد أقيمت هذه الآلات في هلمند وقندهار. لذلك فإن الأفيون، لأول مرة في تاريخ أفغانستان، يجري تجهيزه ليصبح مورفين وهيروين داخل البلد في المناطق الخاضعة لسيطرة الطالبان. ووفقا للتقرير، تم في الأشهر الخمسة الماضية تصدير أكثر من ٢٠٠ طن من المخدرات خارج أفغانستان من المناطق الخاضعة لسيطرة الطالبان. ونتيجة لذلك، يوجد لدى الطالبان مصدر دخل إضافي لمواصلة عملياتهم العسكرية التي يقولون إنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق غاياتهم وأهدافهم.

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن مراسلين من صحيفة "التايمز" اللندنية زارا هرات في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٦. وهناك قاما بزيارة كبار المسؤولين الطالبان

و "حاكم المقاطعة". وأكد المراسلان لدى عودتهما من هرات الى كابل بيان الحكومة عن الزيادة الهائلة في زراعة المخدرات في المقاطعة. كما أضافا أن سلطات تركمانستان اعترفت رسميا بأنها ألقت القبض على ٥٠٠ من الطالبان بتهمة تهريب المخدرات الى تركمانستان.

كما خبر الصحفيان البريطانيان "تجارب مدهشة" في هرات. فعندما طلبا إذن "الحاكم" لتصوير المدينة، رفض "الحاكم" لأنهما من غير المؤمنين. وطلب "الحاكم" منهما أن يغير دينهما ويعتنقا الإسلام أولا، وبعد ذلك سيمنحهم الإذن بتصوير كل ما يشاؤون. وعندما سُئل "الحاكم" لماذا لا تحظر الحكومة زراعة المخدرات غير المشروعة وتهريبها كانت إجابته "بسيطة جدا"، إذ قال إن سبب ذلك هو أن المخدرات ينتهي بها المطاف الى أوروبا والولايات المتحدة فهي لا تعرض للخطر سوى حياة الكفار - غير المؤمنين. لذلك فإن تهريب المخدرات "تجارة مقدسة".

لقد أثبتت التجربة الملموسة في كل مكان في المجتمعات البشرية المعاصرة أن عمليات تهريب المخدرات التي تمارسها المجموعات المسلحة تجلب من تلقاء ذاتها الجريمة المنظمة واللصوصية والإرهاب، وحالة الطالبان في أفغانستان ليست استثناء من ذلك للأسباب التالية.

أولا، إن الطالبان، نظرا لميلهم الى الاستحواذ على السلطة وعزوفهم حتى عن تقاسم السلطة مع الأطراف الأخرى، إذا فشلوا في تحقيق ما وعدوا به من الطبيعي أن يلجأوا الى الإرهاب كوسيلة للانتقام.

ثانيا، إن الطالبان تربطهم حاليا صلات قوية ببعض الجماعات الأصولية، مثل جيش الصحابة في باكستان، التي تميل الى ممارسة الأعمال العدائية المسلحة ضد الطوائف الأخرى.

ثالثا، إن امتلاك الطالبان لقواعد عسكرية، فضلا عن ساحات العمليات داخل أفغانستان سيمنحهم الفرصة للتوسع في جميع أنحاء المنطقة بل فيما يتجاوزها.

رابعا، تتميما للاتجاهات الإرهابية ولبرنامج معين للإرهاب، تحتاج أي مجموعة إرهابية الى تجميع الأموال والأسلحة، ويبدو أن الطالبان قد زودوا بالكثير منها فعلا.

إن مشجعي الطالبان، القريبين منهم والمرتبطين بهم من بعيد على حد سواء، يعتقدون اعتقادا راسخا أن وزع هذه المجموعة من شأنه أن يضمن لهم نفوذا دائما في أفغانستان. وفي تقديرنا فإن ميزانية كبيرة ربما تزيد على بليوني دولار قد نقلت الى هذه المجموعة، منذ ظهورها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وذلك من خلال أو عن طريق دوائر المخابرات الباكستانية.

ولقد استطاعوا لاحقا أن يكفلوا وجودا عسكريا استبداديا في عدد من محافظات أفغانستان، في حين أخذ الشعور يتصاعد بين المدنيين بالحقد والاستياء حيال ممارساتهم الهمجية والدنيئة. ومع مرور الزمن، أخذت تتكشف لمواطنينا الطبيعة الحقيقية لطالبان وارتباطهم بدوائر أجنبية. وهذه الحقيقة كانت تلقى في بعض الأحيان الازدراء والاعتراضات من جانب قوات طالبان وجنودها أنفسهم. ولقد أدى الكشف عن الحقائق إلى الشعور بعدم الرضا والرفض من قبل الطالبان الوطنيين الذين شاركوا بحسن نية في أعمال هؤلاء المرتزقة الهمج.

واسمحوا لي الآن بأن أنتقل إلى عملية السلام الجارية في أفغانستان ومساهمة بعثة الأمم المتحدة الخاصة فيها. وأفغانستان شعبا وحكومة ممتنة للأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالى، ولرئيس البعثة الخاصة، سعادة السفير محمد مستيري وزملائه على مساعيهم المتواصلة الرامية إلى التوصل إلى سلام دائم في أفغانستان. وتقدر حكومة أفغانستان أيضا عظيم التقدير المساعي القيمة التي تقوم بها منظمة المؤتمر الاسلامي والدور الذي تضطلع به. والجهود الحميدة التي يبذلها سعادة السيد حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، والسفير ابراهيم س. بكر، الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي في أفغانستان، والسفير إنجين انساي، الموفد الخاص لمنظمة المؤتمر الاسلامي إلى أفغانستان.

إننا ملتزمون بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة بغية تمكينها من النجاح في إنجاز المهمة الموكولة إليها. وعلى أساس هذا الالتزام، فضلا عن إدراكنا أننا نتحمل مسؤولية تاريخية عن الدفاع عن سيادتنا الوطنية ووحدتنا وسلامتنا الإقليمية، يتعين علينا أن نشير الى بعض جوانب النقص في المساعي التي تبذلها البعثة الخاصة. ونأمل في أن تصحح جوانب النقص هذه في

وقت قريب. فثمة تقصير أولا في التحديد الواضح للتدخل الأجنبي باعتباره السبب الأساسي للصراع، والتوصية باتخاذ تدابير فعالة لإنهائه. على الرغم من أن ما يدعو إلى الارتياح هو رؤية أن الفقرة ١٧ من التقرير الأخير للأمين العام (A/50/908) تذكر التدخل الأجنبي باعتباره أحد الأسباب البارزة لاستمرار الصراع؛ وثانيا، في تحديد ووضع تسلسل منطقي لمراحل عملية السلام على أساس براغماتي وواقعي، ينبغي أن يتضمن الفترة الانتقالية اللازمة لأن تسفر العملية السياسية عن إحراز تسوية تفاوضية شاملة؛ وثالثا، تحديد الطبيعة الحقيقية على نحو كاف وفي الوقت المناسب للمرتزقة الذين أطلق عليهم اسم طالبان وقت ظهورهم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وعندما أصبحت أهدافهم فيما بعد واضحة في أوائل عام ١٩٩٥، بغية الكشف عن ارتباطهم الأجنبي المعروف جيدا.

وإذا ما ألقينا نظرة على أنشطة حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة سابقا في مناطق أخرى من العالم مثل كمبوديا، وأنغولا، والسلفادور وغيرها، تدرك أنه يوجد إلى درجة ما نمط موحد لعمليات حفظ السلام التي نفذت خطوة خطوة. وتتمثل الخطوة الأولى في جميع هذه الأنماط، مثلما ذكرنا أمام الجمعية العامة، في التمييز بين مركز الأطراف في صراع داخلي ما، عنيف الحكومة والقوات المتمردة. وهذا يمكن من تأكيد آرائها بشأن تسوية تفاوضية سياسية. وفي خلال العملية برمتها، فإن أية بعثة للأمم المتحدة، بحاجة الى المحافظة على نزاهتها بصورة صارمة. وإن استمرار الاتصالات والمفاوضات الحساسة بالأطراف الرئيسية يفضي بصورة عامة إلى إبرام اتفاق رسمي بين الأطراف يتضمن عادة، في جملة أمور، فصلين سياسيا وعسكريا.

ويتضمن الفصل السياسي اتفاقات بشأن وقف فوري لإطلاق النار، وبناء السلطة خلال الفترة الانتقالية، ونقل السلطة، وقانون الانتخابات، واجراء الانتخابات، وإقرار الدستور، وهلم جرا. ويتناول الفصل العسكري من هذا الاتفاق عموما فصل القوات، وتسريح القوات غير النظامية، وبناء قوات أمن وطنية.

ونفهم أنه في جميع عمليات حفظ السلام، بعد كفالة بيئة وطنية ايجابية حقة تفضي إلى السلام، تقوم الأمم المتحدة، بوصفها وسيطا نزيها، بتطوير نهج عملي وبراغماتي بغية كفالة إبرام اتفاق عام والاشراف على تنفيذه. ومع ذلك، يبدو في أفغانستان أن بعثة الأمم المتحدة الخاصة، على الرغم من التجربة النزيهة الناجمة عن أنشطة حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة في الماضي وبغياب اتفاق سياسي ومع مراعاة العناصر والعوامل الضرورية للعملية السياسية السلمية، كانت تؤكد في الماضي على عامل واحد فقط عنيت نقل السلطة. ولربما يعطي هذا النهج الانطباع بأن البعثة غضت الطرف عن عناصر ومراحل رئيسية أخرى بوصفها مكونات أساسية لعملية السلام وبوصفها شروطا مسبقة لتحقيق تسوية سياسية متينة وعادلة وتتصف بالمصداقية.

ولقد رحبت الحكومة الأفغانية بتعزيز بعثة الأمم المتحدة الخاصة من خلال تعيين أربعة مستشارين جدد لمساعدة السفير مستيري مباشرة في المهمة الشاقة والمعقدة للغاية الموكولة إليه. وعملية السلام في أفغانستان بسبب طبيعتها المعقدة ستكون أكثر تيسيرا حيث أن البعثة تتمتع الآن بالخبرة والمشورة التقنية بفضل فريق الخبراء المتميز هذا.

ومع ذلك، فإن تقصير البعثة الخاصة في تحديد العقبة الفعلية في طريق مساعي السلام التي تبذلها الأمم المتحدة كان دوما أحد الأسباب التي تؤخر اندفاع عملية السلام. فعلى سبيل المثال، قام زعماء طالبان في مناسبات مختلفة بانتقاد دور الأمم المتحدة في أفغانستان ووصفوه بالدور "العقيم والذي لا جدوى منه". ورفضوا أيضا أي شكل من أشكال التفاوض مع الحكومة.

ولقد قام طالبان في الاسبوع الماضي بمساعدة الدوائر الباكستانية بعقد اجتماع في قندهار أطلقوا عليه اسم شورى أو مجلس. وألاحظ مع الأسف أيضا أنه وفقا لتقارير موثوق بها، حطت طائرة نقل عسكرية باكستانية من طراز ١٤٣ يوم ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ الساعة ٩/٣٠ في مطار قندهار آتية من كراتشي، وعلى متنها وفد باكستاني سياسي ومن المخابرات شارك في تنظيم وعقد ذلك الاجتماع. وبالاضافة إلى ذلك، أحضر المشاركون في هذه الشورى، أو المجلس، إلى قندهار بواسطة طائرات وشاحنات من باكستان.

ولقد عقد هذا الاجتماع بروح من الكبرياء ومن دون مشاركة أي مجموعة من المجموعات الأفغانية الرئيسية. وأعلن القرار الختامي الذي اتخذه اجتماع قندهار يوم

٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أن أخوند ملا محمد عمر، الرئيس الإسمي لطالبان، "أمير للمؤمنين"، وهو لقب لم يعط لأحد منذ نهاية الخلافة العثمانية في اسطنبول. ويشير مضمون هذا القرار إلى نية طالبان ببسط حكمهم ليس على أفغانستان وحدها، بل على البلدان الاسلامية المجاورة أيضا.

إن هذا الاجتماع المضحك والمتطرف لم يلق الإدانة من الحكومة الأفغانية فحسب، بل أيضا من المعارضة غير طالبان.

وغياب طالبان القاطع عن المفاوضات كان يرتكز بمعظمه طوال الوقت، حسب اعتقادنا، على قوة الأسلحة التي تزودهم بها باستمرار دوائر المخابرات الباكستانية، بدليل تسلم طالبان، في مراحل عديدة، لصواريخ باكستانية جديدة بعيدة المدى.

ومدينة كابل بما تتصف به من مساحة كبيرة، وهي عاصمة وملاذ لأكثر من مليون مواطن بريء يتعرضون لاعتداءات فظيعة، توفر دليلا على الجرائم التي يرتكبها طالبان وهم الذين يرتكبون كل يوم جملة جديدة من الأعمال الوحشية.

في الماضي، قدم وفد أفغانستان سردا لانتهاكات حركة طالبان للقانون الإنساني الدولي. وسأوافيكم بتقرير موجز عن قصف الأهداف المدنية في العاصمة كابل على أيدي الطالبان. وهذه مسألة تشكل، وينبغي أن تشكل، مصدر قلق عميق لمجلس الأمن.

أولا، في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أطلقت حركة طالبان أكثر من ٢٠٥ صواريخ على المناطق السكنية في كابل فقتلت ٢٥ مدنيا وجرحت ٤٧ آخرين، بينما تعرضت منازل عديدة لخسائر فادحة.

ثانيا، خلال كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ قام مرتزقة طالبان بإطلاق ما لا يقل عن ٣٣١ صاروخا على المناطق السكنية في كابل، مما أسفر عن إزهاق أرواح ٦٠ شخصا وجرح ٢٢٥ مدنيا وتدمير ٦٥ منزلا.

ثالثا، أثناء شباط/فبراير ١٩٩٦، أسقط ما مجموعه ٧١ صاروخا على الأهداف المدنية في كابل، مما أسفر عن مقتل ١٢ شخصا وإصابة ٥٤ آخرين، وتدمير ١١ منزلا.

رابعا، خلال آذار//مارس ١٩٩٦، أطلقوا ١١١ صاروخا على المناطق السكنية في كابل، فقتلوا ٣١ من السكان وجرحوا ٤٤ وألحقوا خسائر جسيمة بـ ٢٣ منزلا.

خامسا، في هذا الشهر أطلقت حركة طالبان ١٤٩ صاروخا، فقتلت ٣٤ شخصا وجرحت ١١٤ شخصا، ودمرت ٢٢ منزلا.

وإضافة إلى ذلك، نتيجة للقصف الجوي الذي قامت به طالبان في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، استشهد ٣٣ من مواطني مدينة كابل؛ من بينهم ٧ من مخرجي الأفلام المحترفين الذين تعرض استوديو الانتاج الذي يمتلكونه لضربة مباشرة، وكذلك تسعة أطفال؛ وجرح ١٤٠ شخصا. وهناك ما يقرب من ٤٠ طفلا لا يعرف مصيرهم حتى الآن.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، قصفت الطالبان المناطق الوسطى من العاصمة، مما أسفر عن مقتل ١٠ مواطنين وجرح كثيرين آخرين.

وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، أسقطت مقاتلات الطالبان النفاثة ثلاث قنابل من وزن ٢٥٠ كيلوغراما على القطاعات السكنية في المدينة. ومن حسن الحظ أنه لم تقع خسائر في هذه المرة.

إلا أن إيراد تلك الحقائق بالتفصيل والاشارات إلى المواقف غير الودية في الدوائر الباكستانية لا تنطوي بالضرورة على نية لدى دولة أفغانستان الإسلامية في الدعوة إلى موقف عدائي من حكومة باكستان المركزية وشعب باكستان.

فسياسة أفغانستان الخارجية القائمة على المبدأ تتطلب الصداقة والتعاون المخلصين مع جميع الدول، ومع البلدان المجاورة بوجه خاص.

ونحن على اقتناع بأن هذا المناخ وحده هو الذي سيهيئ لأمتنا الفرصة لتعمير بلدها الذي دمرته الحرب.

وما زلنا مدينين بالعرفان للأمة الباكستانية الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جوارنا في أيام محنتنا. وكان ذلك فصلا من التاريخ جاهدت فيه الأمة الأفغانية، لا في القتال من أجل الدفاع عن نفسها فحسب، بل أيضا من أجل مصلحة بلدان بعيدة عنها كانت في طريق زحف الاتحاد السوفياتي السابق نحو الجنوب، بما في ذلك باكستان وبلدان أخرى في المنطقة بل وربما العالم الحر بأكمله، لحمايتها من التهديد المحتمل. وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، نود أن نعيد إرساء الروابط الوثيقة والودية مع باكستان. ومن الواضح أن تلك الروابط يجب أن تكون قائمة على الاحترام المتبادل للسيادة والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للأخرى.

إن أفغانستان وباكستان يمكنهما معا أن تضطلعا بدور هام في تعزيز وتوسيع التعاون بين كل البلدان في الميدانين الاقتصادي والثقافي. ونعتقد أن التعاون الإقليمي الذي تنسقه منظمة التعاون الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بشكل فعال إلا بوجود علاقة سلمية وتعاونية بين البلدين.

إلا أن الدوائر الباكستانية، في محاولة عقيمة لتبرير تدخل دائرة الاستخبارات العسكرية الصارخ في الشؤون الداخلية لأفغانستان، كثيرا ما تتهم حكومة دولة أفغانستان الإسلامية بتلقي مساعدات عسكرية من بلدان معينة. وبغية وضع الأمور في نصابها أمام هذا المجلس، أود أن أوضح أنه لو لم تكن حكومة أفغانستان تشعر بالتزامها بالحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وبضرورة تبني سياسة دائمة لعدم الانحياز، لما كانت بحاجة إلى تحمل كل هذه التضحيات والمعاناة والضيق.

وبالنسبة لحكومة أفغانستان، فإن أي معتد ينتمي إلى أي مذهب أو فلسفة، مسلما كان أو غير مسلم، جارا أو غير جار، ما هو إلا معتد.

وأفغانستان بوصفها دولة ذات سيادة، تحتفظ بحقها المشروع في التماس المساعدة - السياسية والمعنوية والإنسانية - من أي بلد قريبا كان أو بعيدا، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى أساس المبادئ المعترف بها دوليا. ونحن نؤكد للمجلس أن أفغانستان، على الرغم من المشاق التي لا تطاق والناجمة عن التدخلات الأجنبية والمؤتمرات وأعمال أخرى متنوعة، لم تدخل في أي التزام، إقليمي أو ما يتجاوز الإقليم، يشكل تهديدا للأمن الوطني لبلدان المنطقة أو يعرض للخطر بأي شكل كان مركز أفغانستان غير المنحاز. وما زلنا ملتزمين بهذه السياسة.

كما أننا مقتنعون بأن وضع حد لهذه التدخلات الصارخة من شأنه أن يمهد الطريق للمساعي السليمة لبعثة الأمم الخاصة إلى أفغانستان حتى تؤدي إلى حل بعيد المدى وعادل للصراع المدمر في أفغانستان.

ونعتقد أن الأوان قد آن لأن تبدأ على الفور كل من حكومتي أفغانستان وباكستان في الدخول في حوار وتفاوض جادين لاستعادة الثقة المتبادلة والعلاقة التعاونية التي ستسهم بالتأكيد في خلق مناخ سليم يفضي إلى إعادة إحلال السلام في أفغانستان.

لقد قال أحد شعراء وفلاسفة شبه القارة المشهورين، علامة إقبال:

"يتشكل جوهر آسيا من خليط متحرك،
وفي ذلك الخليط تمثل الأمة الأفغانية القلب،
فهدوؤها هو سلام آسيا،
واضطرابها هو اضطراب آسيا".

وأفغانستان، بسبب التدخلات التي أشرت إليها، في حالة اضطراب. والسلام والاستقرار في المنطقة، كما اعترف مجلس الأمن في بيانه إلى الصحافة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، يتعرضان للخطر. وينبغي لمجلس الأمن، على أساس الولاية التي كلفه بها الميثاق، وكذلك توقعات أمة أفغانستان المعذبة، أن يركز انتباهه وأن يتخذ القرار الملائم لمعالجة هذه الحالة.

وفي هذه المرحلة أود أن أتقدم بثلاثة اقتراحات محددة لينظر فيها المجلس.

الأول هو إنشاء مركز رصد تابع للأمم المتحدة على طول الحدود الجنوبية في منطقة سبين بولداك بين أفغانستان وباكستان. فوجود هذا المركز من شأنه أن يوقف تدفق الأسلحة والذخائر غير المشروعة داخل أفغانستان إلى أيدي مرتزقة طالبان. وما من شك في أن هذا من شأنه أن يسهم في تحقيق هدف قرار الجمعية

العامة المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وفي هذه الحالة بالذات من شأنه أن يؤدي دورا رادعا في تقليل التوتر إلى أقصى حد وتضييق نطاق الصراعات المسلحة. وربما أمكن تكليف الأفراد العسكريين الموجودين بمكتب الأمين العام لأفغانستان للقيام بهذه المهمة على الفور فوجودهم أصبح ضرورة حتمية في جنوب البلد.

ثانيا، تقوم الأمم المتحدة بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق في محافظات أفغانستان التي تحتلها حركة طالبان، أولا، لمراقبة حجم التدخل العسكري الباكستاني في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وثانيا، للتحقيق في مسألة زراعة وتجهيز العقاقير المخدرة في المناطق التي تحتلها طالبان وكذلك الاتجار غير المشروع بهذه العقاقير.

وفيما يتعلق بحركة طالبان وتهريب المخدرات، أعدت أفغانستان تقريرا مفصلا ووافيا يغطي زراعة وتجهيز وتهريب المخدرات، وخاصة في المحافظات الجنوبية والجنوبية الغربية في أفغانستان، ولأنها ظاهرة جديدة مقلقة. وسيعرض التقرير على سلطات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات لاتخاذ الإجراء الملائم.

وستعمل بعثة تقصي الحقائق أيضا على التحقيق من التقارير الواسعة النطاق المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ولاسيما النساء، في المناطق التي تحتلها الطالبان، وستدرس وتقيم، قدر الإمكان، الحالة والظروف في المناطق الخاضعة لسيطرة الطالبان فيما يتصل بالأنشطة الإجرامية المؤسسية والأنشطة الإرهابية.

ثالثا، وكما أشرت في رسالتي المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ الى الأمين العام (S/1995/795)، بعد الأحداث التي وقعت في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، فإن طائرات النقل العسكرية الباكستانية ومركبات النقل بدأت عملية نقل منظمة للأسلحة الثقيلة والخفيفة - التي تمتلكها وزارة الدفاع الأفغانية - من هرات الى كويتة، في باكستان. وبعض من هذه الأسلحة سلمت منذ ذلك الحين لمرتزقة الطالبان. وإن الجزء الأكبر من هذه الأسلحة التي نهبها الجيش الباكستاني ما زال موجودا في كويتة. وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ الخطوات المناسبة لضمان الإعادة المبكرة لهذه الأسلحة، التي تعود ملكيتها لأفغانستان.

وأود أن أشير الى أن جمهورية أفغانستان الإسلامية، في رسالتي المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر احتفظت بحقها في أن تتخذ، في الوقت الملائم، الاجراءات القانونية الملائمة على المستوى الدولي ضد باكستان بغية ضمان استعادة هذه الأسلحة.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن الفرق بين القديس والعاصي هو أن القديس له ماض والعاصي له مستقبل. وفيما يتصل بموقف السلطات الباكستانية تجاه الأمة الأفغانية، فإنها ينبغي أن تحاول أن تستخدم المستقبل لاستعادة ثقة وأمل الشعب الأفغاني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر نائب وزير خارجية أفغانستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم منصب رئيس مجلس الأمن الهام. ونعتقد أنه بفضل حكمتكم وخبرتكم وقدرتكم البارزة، سيكون بوسعكم بالتأكيد إدارة أعمال المجلس في هذا الشهر لكي تصل الى خاتمة ناجحة.

وأود أن أشكر الرئيس السابق، الممثل الدائم لبوتسوانا، السيد ليغويلا، على قيادته الناجحة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

لقد كانت أفغانستان وما برحت منغمسة في نزاع طويل؛ فالحالة هناك مضطربة وغير مستقرة، وأنزلت خسائر فادحة بالشعب الأفغاني من حيث الأرواح والممتلكات؛ وتشكل الحالة أيضا تهديدا للبلدان المجاورة وللمنطقة، وتهدد بالخطر الأمن والاستقرار الإقليميين.

فأفغانستان جارة للصين؛ وتشعر الصين حكومة وشعبا بالقلق إزاء الحالة هناك، ويحدوها الأمل بأن تنهي أفغانستان النزاع في أقرب وقت ممكن وتبدأ عملية التعمير الوطني. وإن لب مشكلة أفغانستان يكمن في عدم توفر الحد الأدنى من الثقة بين الفصائل، وعدم استعدادها لنبذ استخدام القوة في حل مشكلاتها.

وفي الوقت نفسه، فإن التدخل الأجنبي في المسألة الأفغانية ونقل الأسلحة الى ذلك البلد قد زادا من تعقيد المسألة، بحيث أنها امتدت الى زمن طويل دون تدخل.

ومن أجل التوصل الى تسوية حقيقية للمسألة الأفغانية، فإننا نرى أن الفصائل في أفغانستان يجب أن تنفذ أولا وقف إطلاق النار، وأن تقيم ثقة متبادلة فيما بينها وبذلك تولد الظروف اللازمة للتسوية السلمية. ثانيا، بمساعدة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجيران أفغانستان، فإن الأطراف الأفغانية ينبغي أن تجري مفاوضات سلمية ومشاورات لكي تتوصل الى إيجاد حل مرض لا تعيقه الفوارق الإثنية والدينية والسياسية. وينبغي لكل البلدان أن تتقيد بقرارات الأمم المتحدة، وأن تحترم سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية، وأن تكف عن التدخل في شؤونها الداخلية وأن تحول دون نقل الأسلحة اليها.

لقد علقت الصين دوما أهمية كبيرة على مسألة أفغانستان. وفي الماضي، فإن شعب أفغانستان واجه مسائل العدوان ومقاومة العدوان؛ ووفقا لموقف الصين الثابت، فإنها أيدت شعب أفغانستان في كفاحه العادل من أجل حماية سيادته الوطنية واستقلاله.

ومع ذلك، فإنه بعد انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان، أصبحت مسألة أفغانستان أساسا مسألة داخلية. ولقد عارضت حكومة الصين دوما فكرة تدخل أي بلد في الشؤون الداخلية لبلد آخر، ونحن بطبيعة الحال ضد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان: فالتدخل الأجنبي في مسألة أفغانستان لا يمكن أن يؤدي إلا الى تعقيد المشكلة.

ونحن نشيد بالأمم المتحدة، وبمنظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان المعنية على الجهود الإيجابية التي تبذلها، ونؤيد هذه الجهود الرامية الى استعادة السلام في أفغانستان. ونحن نؤيد أيضا قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية وبحق الشعب الأفغاني في أن يقرر مصيره بنفسه، ويحدونا الأمل بأن تتقيد جميع البلدان بهذه القرارات. ولنا كذلك وطيد الأمل في أن تعطي الأطراف الأفغانية الأولوية لمصالح البلد ومصالح الشعب، وأن تنحي جانبا خلافاتها السابقة ونزاعها المسلح، وأن تحقق عن طريق الحوار الودي والمشاورات، المصالحة الوطنية والاستقرار الوطني حتى يتسنى لشعب أفغانستان أن يبدأ ببناء دياره في أبكر موعد وأن يعيش ويعمل في سلام واستقرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أعرب بداية عن تهانئ وفد بلدي لكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وإنني لعلى ثقة بأن قيادتكم ومهارتكم الدبلوماسية ستضمنان النجاح لأعمال المجلس في هذا الشهر.

وأود أن أعرب أيضا عن امتنان وفد بلدي العميق للرئيس السابق، السيد ليغويلا، الممثل الدائم لبوتسوانا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء الشهر الماضي.

ويشعر وفد بلدي بالارتياح لأن الحالة في أفغانستان تجري مناقشتها في هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن. وغدا من الأكثر عجالة عقد جلسة نظرا للحالة المتدهورة بسرعة في الصراع المدني الناشب بين الفصائل، الذي ألحق خسائر فادحة في الأرواح ونشر الدمار المادي. وهذه الجلسة تتيح أيضا فرصة للدول غير الأعضاء في المجلس للإدلاء ببيانات بشأن هذه المسألة التي استعصت على الحل المعقول لمدة طويلة.

لقد شهدت اندونيسيا بقلق متزايد استمرار الأعمال العدائية المسلحة في أفغانستان، حيث قضى مئات الآلاف من الناس، وبترت أعضاؤهم وأعيقوا أو شردوا. وأن التناحر بين الفصائل والفوارق الإثنية يهددان بتفتيت البلد بصورة دائمة. ومما يزيد من تفاقم الحالة توافق الظروف الإنسانية الحادة والطريق المسدود فعلا في السعي للتوصل الى حل سلمي لإنهاء هذه الأزمة المأساوية. ومن هنا فإن خطورة الحالة، ليس فقط بالنسبة لشعب أفغانستان بل كذلك بالنسبة لآثارها على المنطقة وما يتجاوزها، ليست بحاجة الى مزيد من التأكيد.

إن وفدي على وعي كامل بالمبادرات الهامة التي اتخذها هذا المجلس والأمين العام لمعالجة الأبعاد المعقدة لهذا الصراع معالجة شاملة. وفي هذا السياق نرحب بشكل خاص بالجهود المجددة التي بذلها الأمين العام، بما في ذلك إرساله السفير محمود المستيري، بوصفه رئيسا للبعثة الخاصة، الى المنطقة، واقتراحه بإنشاء آلية تمثل

مختلف الفصائل المتحاربة لنقل السلطة. وستشكل هذه الآلية عنصرا حاسما في حل المسائل الخلافية الأخرى، بما فيها تشكيل حكومة مؤقتة وتحقيق الأمن وتجريد كابل من السلاح. وهذه تعتبر خطوات أولية أساسية صوب استعادة الحياة الطبيعية في جميع أرجاء أفغانستان.

ولكن مما يؤسف له أن قادة مختلف الفصائل المتحاربة لم يتمكنوا من وضع خلافاتهم جانبا من أجل المصالح الأوسع لشعبهم، ومن إبداء الإرادة السياسية والرغبة الحقيقية في السلام. وبالتالي فإن خطر وقوع مواجهة كبيرة جديدة بين القوات المتحاربة، بما يترتب عليها من آثار مدمرة على السكان المدنيين، يظل احتمالا قائما. وتزداد الحالة تفاقما نتيجة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، مما يزيد زيادة كبيرة من تعقيد الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار.

إن البيان الرئاسي الصادر في شباط/فبراير الماضي يعبر على نحو كامل عن مشاعر القلق الحقيقية لدى مجلس الأمن ويدعو الأطراف المعنية الى وقف الأعمال القتالية ورفع الحصار عن كابل، للسماح بإيصال المساعدة الإنسانية والإمدادات اللازمة للسكان المحاصرين. ويؤيد وفدي أيضا دعم المجلس للجهود التي تبذلها البعثة الخاصة للأمم المتحدة في أفغانستان، التي تشكل الأمل الوحيد لوقف إراقة الدماء من خلال إقامة حكومة انتقالية عريضة القاعدة مقبولة للشعب الأفغاني.

وإلى جانب التوصيات المؤاتية والمتوازنة الصادرة عن المجلس والأمين العام من أجل النهوض بتسوية تفاوضية في أفغانستان، يرغب وفدي أن يؤكد على المقترحات المقدمة في المؤتمر الثالث والعشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية، المعقود في كوناكري في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وعلى وجه الخصوص، نوافق على أن الوقت قد حان للبدء بحوار حقيقي بين الأفغان لاستعادة السلم والاستقرار وإنعاش الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للمجتمع الأفغاني.

ومن أجل تحقيق هدف السلم والاستقرار الدائمين، ندعو الأطراف المعنية الى التعاون تعاونا تاما ومستمرا مع جميع العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية، وبما يتفق بالكامل مع مبادئ القانون الإنساني الدولي. إننا نناشد جميع الدول الى الامتناع عن القيام بأنشطة من شأنها أن تعرقل الجهود الجارية لإيجاد حل سلمي، وخاصة في منع تدفق الأسلحة الى الأطراف في الصراع. وعلاوة على ذلك، في ضوء قرب أفغانستان من عدد من البلدان، فإن وفدي يشجع على بذل جهود إقليمية لتقديم يد العون لعملية السلام وتعزيزها.

ولئن كانت هذه المساعي قد عانت في الماضي من نكسات، فإن على المجلس أن يظل صامدا في تصميمه على التغلب على جوانب حرب الأشقاء لهذا الصراع، ومن شأن هذا وحده أن ييسر التقدم صوب السلام في ذلك البلد. ومع ذلك، فإن حجر الزاوية لصرح السلام يجب بالضرورة أن يستند الى تطوير آلية بين الأفغان. وفي الوقت ذاته، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الظروف الإنسانية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلم والاستقرار وستبقى بحاجة دوما الى دعم كبير من المجتمع الدولي. ولهذا، لا يمكننا أن نتوقع إمكانية أن يسود السلم في مناخ الحرمان والخوف وانعدام الأمن.

ولئن كان وفدي يأمل بإخلاص في أن يظل المجلس والأمين العام ناشطين في مساعدة الأطراف على تحقيق المصالحة الوطنية، فإن المسؤولية النهائية عن السلام تقع على عاتق قادة أفغانستان. فلهم أن يحسموا خلافاتهم بطريقة سلمية وديمقراطية. ولكننا لا نؤيد فرض السلام، لأن ذلك من شأنه أن يشكل انتهاكا لسيادة أفغانستان واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، التي تلتزم بها اندونيسيا التزاما تاما. ولذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن السلم الدائم لا يمكن بلوغه إلا من خلال تصميم الأطراف المعنية على الدخول في حوار بنّاء يقوم على أساس التوفيق والتعاون.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب عن أمله في أن تؤدي جهودنا المتضافرة، كما يفترض بها، الى الإسهام بشكل حاسم في جهود السلام الجارية في أفغانستان. ولكن إذا اخترنا التخلي عن مسؤوليتنا وعن شعب أفغانستان، فينبغي لنا أن نتوقع أن يخسر المجلس مصداقيته. ولهذا ينبغي لنا أن نتابع الحالة في أفغانستان الى أن يتم إنهاء المعاناة التي لا يعرف الكثيرون من الأفغان غيرها، وإقامة سلم دائم على أسس راسخة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القادة الأفغان، الذين كانوا متحدين يوما ما، قد انقسموا على أنفسهم. والحرب الأهلية لا تزال مستمرة حتى اليوم، بعد مرور سبع سنوات، ولا يزال الأفغانيون يقاتلون الأفغانيين. وعلى الرغم من أن بعض الجهات النشطة قد تغيرت وتغيرت التحالفات فإن النتيجة ما زالت على حالها، وهي الجمود العسكري. والضحية الحقيقية هي الشعب الأفغاني الذي لا يزال يعاني من عنف ودمار لا ينتهيان.

وتؤيد الولايات المتحدة الجهود السلمية التي يبذلها السيد محمود المستيري، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، الذي عاد مرة أخرى الى المنطقة سعيا الى تحقيق المصالحة بين الفصائل الرئيسية. ونفهم أن السفير المستيري يعمل على نقل بعثته الى جلال أباد. ونحن نعتبر ذلك خطوة إيجابية للغاية، من شأنها أن تيسر إقامة اتصالات أوثق وأكثر تواترا مع المجموعات المختلفة.

ونحن نعتقد أن الغالبية العظمى من الأفغانيين يبتغون الاعتدال ولا يؤيدون التطرف. فهم يبتغون، كما نبتغي، إقامة حكومة مركزية متينة في كابل تحظى بتأييد واسع لتبدأ بمهمة إعادة بناء البلد والاقتصاد والتجارة والهياكل الأساسية والنظامين التعليمي والقضائي.

ولا تؤيد الولايات المتحدة أيا من الفصائل أو الحركات أو الأفراد الذين يتنافسون حاليا على السلطة في أفغانستان. وأود أن أكون واضحا تماما بشأن هذه المسألة، الخاصة لأن هناك الكثير من التقارير الصحفية الخاطئة في هذا الشأن. إننا لا نوفر الأسلحة أو أي شكل آخر من الدعم العسكري أو المالي لأي من هذه الفصائل أو الحركات.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تؤيد أية مجموعة معينة، فإننا لا نزال نقدم لشعب أفغانستان المساعدة الإنسانية التي توجه الى حد كبير عن طريق وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية الخاصة. وتستهدف هذه المعونة بصورة رئيسية تقديم الرعاية للاجئين وإعادة توطينهم ودعم عمليات إزالة الألغام. ويوجه قدر محدود من التمويل الى جهود مكافحة المخدرات. ومنذ عام ١٩٨٩، قدمت الولايات المتحدة حوالي ٧٠٠ مليون دولار في شكل مساعدة إنسانية. وبلغ رقم المساعدة في العام الماضي وحده حوالي ٥٠ مليون دولار.

وتتاح اليوم الفرصة لمجلس الأمن لدراسة الإجراءات التي قد يتخذها لتشجيع عملية المصالحة هذه وتحقيق تقدم صوب إيجاد تسوية سياسية سلمية. ولكن لن يستطيع مجلس الأمن ولا الأمم المتحدة ولا المجتمع الدولي إقامة السلام في أفغانستان. فلن تتمكن أفغانستان من شق طريقها صوب الاستقرار والمصالحة إلا عندما تتوفر الإرادة السياسية لدى الأطراف في إقامة السلام، وإنهاء حرب الجميع ضد الجميع.

إننا نطلب إلى جميع الفصائل الأفغانية والأطراف الخارجية التي تؤيدها بالمال والسلاح أن تدرك عدم جدوى استمرار الصراع في أفغانستان. إن الحل العكسري لن، ولا يمكن أن، يوفر السلام الدائم. وفي أفغانستان، حيث دمر الاقتصاد تدميرا تاما، فإن الكثيرين من الأفغان لم يحملوا السلاح إلا لأنه لا توجد أمامهم وسيلة أخرى لكسب العيش لإعالة أسرهم. لذلك من الحتمي أن تضطلع الفصائل المسلحة بالتزام جاد بالتكلم مباشرة مع أعدائها.

ونفهم أن هناك جهودا جارية منذ أشهر لتحقيق المصالحة بين المجموعات المختلفة. والولايات المتحدة، شأنها شأن الكثير من البلدان الغربية والإسلامية وغيرها، على استعداد للإسهام في تلك المهمة. لكن إعادة البناء لا يمكن أن تبدأ إلا إذا حل سلم حقيقي. إننا نود أن نشهد نهاية فورية للقتال. ولا بد أن يكون هناك وقف لإطلاق النار وتقدم نحو خطة من أجل السلام الشامل.

وقد طرح عدد من الأفكار كوسيلة لتحقيق النتيجة المنشودة في أفغانستان. وأكرر أن كل فكرة من هذه الأفكار تتطلب توفر الإرادة السياسية لدى مختلف الفصائل. وتود الولايات المتحدة أن تعمل عن كثب مع غيرها من البلدان المعنية لاستطلاع ما يمكن للأمم المتحدة أن تفعله في هذه المرحلة الحرجة لتحقيق السلام الدائم. ونحن نجدد نداءنا بأن تمتنع كل الأطراف الخارجية عن تقديم السلاح أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة للفصائل المسلحة.

ونحن ندرك أن بعض البلدان تنظر في فرض حظر على توريد الأسلحة لأفغانستان. وترى الولايات المتحدة

أن هذا جدير بالمزيد من الدراسة من حيث إمكان تنفيذه الفعال. وينبغي أن نناقش أيضا احتمالات عقد مؤتمر بشأن أفغانستان يمكن أن يساعد في التعجيل بعملية السلام. ومن الأساسي إيجاد محفل يمكن فيه الإعراب عن الأماني المشروعة للغالبية العظمى من الشعب الأفغاني ويمكن فيه إنشاء آليات للحكم.

والأمم المتحدة ستبذل قصاراها للجمع بين الأطراف الأفغانية، ولكن تحقيقا لهذه الغاية يتعين على تلك الأطراف التي تشن الحرب أن تختار السبيل الآخر، السبيل الذي يحقق أخيرا السلام والمصالحة في أفغانستان.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شأننا شأن المتكلمين السابقين، نرحب بإتاحة الفرصة لمناقشة الحالة في أفغانستان، والاستماع إلى آراء البلدان المتأثرة مباشرة. ونأمل أن توجه هذه المناقشة إشارة إلى شعب أفغانستان بأن نزاعهم لم ينس وأن هذا الاجتماع سيمثل بداية دفعة جديدة باتجاه السلام.

لقد دفعت الحالة الإنسانية المفجعة، وخاصة في كابل، جميع أعضاء مجلس الأمن إلى النظر بتصميم مجدد في مشاكل أفغانستان. ومن واجب المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده. وما برحت المملكة المتحدة توفر المساعدة؛ وقد أنفقنا ما يزيد على ١٠٠ مليون جنيه استرليني على المساعدة الإنسانية منذ عام ١٩٨٠.

وليس الشاغل شاغلا إنسانيا فحسب. فالبلدان مثل المملكة المتحدة لديها مصلحة حقيقية متزايدة في أن تكون أفغانستان في سلام مع نفسها. إن ٧٠ في المائة من الهروين في أوروبا تأتي من أفغانستان. ويستخدم إقليم أفغانستان بصورة متزايدة لتدريب الإرهابيين الذين تترتب على أنشطتهم نتائج تتجاوز حدود ذلك البلد بكثير. وتمثل أفغانستان غير مستقرة تهديدا لاستقرار منطقة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنا.

ومن سوء الطالع أنه لا يوجد في الأفق أي حل. ولا يمكن لأي قدر من الضغط الدولي أن يعوض عن انعدام التزام الأطراف داخل أفغانستان. ولكن لا ينبغي أن نشعر بالإحباط. ونعتقد أن الأمم المتحدة لا تزال تشكل أفضل أمل لإحراز التقدم. وقرار الجمعية العامة المتخذ بتوافق الآراء في الدورة الخمسين أكد من جديد على التزام جميع الأعضاء إزاء أفغانستان واستعداد الأمم المتحدة لمساعدة شعب أفغانستان في جهوده لتحقيق المصالحة الوطنية. والبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١٤ شباط/فبراير أكد من جديد قلق المجلس. وما زلنا ندعو كل الأطراف الأفغانية إلى أن تبدأ في التوصل إلى حلول وسط، وأن تبدي المرونة التي لن يتسنى تحقيق السلام دونها.

وتواجه البعثة الخاصة التي يرأسها السفير المستيري مهمة صعبة جدا. وما زلنا نؤيد جهوده. ونأسف لأن البعثة قد أرغمت في أحيان كثيرة على اعتماد موقف "انتظر لترى". وقد عاد مؤخرا السفير المستيري إلى المنطقة وهذا شيء نرحب به. وهناك حاجة إلى قوة دافعة جديدة. ونؤيد عزم الأمين العام على تعزيز البعثة في حدود الموارد المتاحة. ونوافق على النتيجة التي وصل إليها الأمين العام في تقريره (A/50/908) بشأن أفغانستان، بأنه قد يلزم دراسة سبل ووسائل إضافية لتيسير تحقيق تسوية دائمة وسلام في أفغانستان. ونتطلع إلى المزيد من النظر في الاقتراح بعقد مؤتمر دولي وكيف يمكن أن يضطلع بدور هام في صياغة السلام الدائم. ومن الواضح أن الوقت ينبغي أن يكون مناسبا وجدول الأعمال ينبغي أن يكون واضحا إذا أريد لهذا الاجتماع أن يلعب دورا إيجابيا.

لقد تلقينا توا تقرير الأمين العام. ونود أن ندرسه وندرس الآراء المعرب عنها في هذه المناقشة، وننظر في كيفية قيام المجلس بتقديم المزيد من المساعدة. بيد أنني أود أن أسجل رسميا الآن قلقنا الخاص إزاء تقييم الأمين العام بأن التدخل الأجنبي العسكري والسياسي على السواء، من جانب بلدان في المنطقة وما يتجاوزها في ازدياد. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لذلك. علينا أن ننظر بدقة في سبل منع زيادة هذا التدخل. وندعو مرة أخرى إلى وضع حد للتدفق الوخيم للأسلحة إلى أفغانستان. فالسلام لا يمكن كسبه بقوة السلاح؛ ولا يمكن كسبه إلا إذا تم التخلي عن الأسلحة وقبل الأفغانيون أنفسهم بأن المصالحة هي السبيل الوحيد للتقدم إلى الأمام.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتكم على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن

في هذا الشهر. وأتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم.

وأود أن أشكر كل المتكلمين على العبارات الرقيقة التي وجهت إلي وإلى وفدي.

ونحن ممتنون للأمانة العامة على الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي جعلت أعضاء مجلس الأمن على علم بالتطورات في أفغانستان. وتقرير الأمين العام (A/50/908) الصادر عملا بقرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ باء يتسم بالواقعية والتوازن معا. ونشاطر التحليل العسكري والسياسي والإنساني للحالة، الوارد في التقرير فضلا عن الفحوى الرئيسية لتوصياته.

إن الحرب في أفغانستان تشكل واحدا من أخطر وأفجع التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. فما برحت الحرب الأهلية في ذلك البلد مستعرة منذ ما يزيد على أكثر من ١٧ سنة، مع ما يترتب على ذلك من نتائج وخيمة، وخاصة بالنسبة للسكان المدنيين، إذ لم ينج أي قطاع من السكان من الإرهاب والدمار.

ونشعر بالقلق بوجه خاص إزاء الازدراء التام لحقوق الإنسان الأساسية للسكان المدنيين. فالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان وثقت انتهاكات عديدة ارتكبت ضد المدنيين بما في ذلك عمليات قصف المناطق السكنية، ولا سيما في كابل، وعمليات القتل المتعمد والتعسفي، وحالات الإعدام دون محاكمة، والاحتجاز والتعذيب. وقطاعات كبيرة من السكان قد شردت قسرا ودمرت ممتلكاتها. وقصارى القول إن الحالة الإنسانية العامة في ذلك البلد تثير الفزع بشكل محزن.

ويعود استمرار المأساة الإنسانية في أفغانستان إلى التصميم المتصلب للأطراف على حل خلافاتها باستخدام القوة. ونحن لا نعتقد أن الأزمة في أفغانستان، شأنها شأن الأزمات في أماكن أخرى، يمكن حلها باستخدام القوة. وكان ينبغي أن تتبين الفصائل المتحاربة في أفغانستان منذ وقت طويل أن الخيار العسكري، على الرغم من المعاناة التي لا توصف التي جلبها على الشعب الأفغاني، لم يقربها من حل أزمتها الوطنية أكثر مما كان عليه الحال منذ البداية. ونناشدها أن تمتنع عن اتخاذ أي مبادرات عسكرية أخرى وأن تبدأ عملية التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. وينبغي أن تدرك أن المسؤولية النهائية عن السلام والمصالحة الوطنية، أو استمرار الحرب أو الدمار، في أفغانستان تقع عليها دون غيرها.

إن غاية ما يحتاج إليه الأفغانيون العاديون اليوم بلد مسالم ومستقر يمكن أن تتاح لهم الفرصة فيه لأن يعيدوا بناء حياتهم الممزقة. فهم ليسوا في حاجة إلى مدافع ومزيد من المدافع لذبح المزيد من أفراد شعبهم. فما يحتاجون إليه هو دعم وتشجيع المجتمع الدولي لهم، ولا سيما البلدان المجاورة، بغية البدء بعملية جديدة من التفاوض ترمي إلى إيجاد حل سياسي متين للأزمة في بلدهم. ولقد دل شعب أفغانستان في مناسبة سابقة أنه قادر على الجلوس إلى طاولة المفاوضات والبحث في السلام والمصالحة الوطنية. وكان على وشك النجاح لولا قرار البعض بالرجوع عن القبول بالجدول الزمني المتفق عليه الذي كان يتعين من ضمنه إجراء انتخابات عامة.

لذلك نحن نعتقد أنه بوجود جو سياسي صحيح، يستطيع شعب أفغانستان أن يحشد الإرادة السياسية الكافية للتفاوض بشأن اتفاق آخر، وهو لهذا السبب يتطلع إلى جيرانه طلبا للمساعدة. وللأسف، فهو سيء الطالع في هذا الصدد. فجيرانه منقسمون بقدر انقسام الأفغانيين أنفسهم، إن لم يكن أكثر، حيال الأزمة في أفغانستان، واختاروا دعم فصيل أفغاني أو آخر من الفصائل المتحاربة بدلا من إجراء مصالحة بينها. ويجري تدريب وتسليم الفصائل في البلدان المجاورة التي تقف لا مبالية إزاء المأساة الإنسانية التي تغذيها أعمالها. وينبغي للبلدان في المنطقة أن تركز جهودها على مساعدة شعب أفغانستان في إيجاد السلام، وعدم تأجيج نيران العداوة والحرب. وينبغي لها أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ووقف تزويد ذلك البلد بالأسلحة.

والواضح من تصرف البلدان المجاورة أن الصراع في أفغانستان يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين على حد سواء. ومع ذلك، فإن تصدي المجتمع الدولي لهذه الأزمة بما يرافقه من مؤازرة دولية جلية قد همد عموما.

وتوجد أبعاد أخرى للصراع الأفغاني يستحق ذكرها ولو بصورة عابرة. فاستعمال أراضي أفغانستان للاتجار غير المشروع بالمخدرات، وحقيقة أنه لن توجد حلول

سهلة للصراع الداخلي في طاجيكستان ما دامت أفغانستان في حالة حرب مع نفسها، هما قضيتان وثيقتا الصلة بالموضوع.

فلجميع هذه الأسباب يعتقد وفد بلدي أنه كان يتعين على الأمم المتحدة أن تتصدى على نحو إبداعي للحالة في أفغانستان في وقت أبكر بكثير. ولقد حان الوقت أن تقوم الأمم المتحدة بكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في التصدي للصراعات بعد تطورها إلى حروب أهلية مريرة يتعذر السيطرة عليها. وكان واضحا من البداية أن الدول المجاورة لن تتعاون من أجل إيجاد حل دائم للأزمة الأفغانية، وإن مجلس الأمن كان ينبغي له أن يتحرك بسرعة لإنشاء بعثة لاستعادة الثقة في أفغانستان عندما تضاءلت احتمالات إجراء انتخابات عامة وفقا لاتفاق إسلام أباد. والمواقف في ذلك الوقت لم تكن متصلبة بعد، ولم يكن من الصعب نيل موافقة الفصائل، وكان بالإمكان استعادة الثقة.

ومع ذلك، نأمل في التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أفغانستان يمكن للأمم المتحدة أن تتابعه بإرسال بعثة لتقصي الحقائق من أجل استعراض الحالة وإصدار توصية بجدوى تواجد الأمم المتحدة في البلد، مهما كان نطاقه محدودا. وهدف وجود الأمم المتحدة هذا هو مساعدة الأفغانيين على إعداد وإجراء انتخابات عامة وتجنب تكرار الأحداث التي أدت إلى الأزمة الراهنة. وسيوضع حظر عام على الأسلحة في جميع أنحاء أفغانستان قبل الانتخابات. ويتعين على الدول المجاورة أن تقتنع اقتناعا شديدا باحترام أحكام حظر الأسلحة لصالح السلام في أفغانستان.

هذا واحد من اقتراحات عديدة يمكن الأخذ بها لوقف الحرب والتوصل إلى حل سياسي دائم للأزمة في أفغانستان. ويمكن أن يكون أقل الحلول جدوى في الجو السياسي السائد في أفغانستان اليوم، ولكن أي حل لا يتضمن التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإجراء مفاوضات بشأن الحالة السياسية الجديدة سيكون غير واقعي.

وباختصار، لا يمكن أن يكون هناك عذر للتقصير في التصدي لهذه الحالة المأساوية. ونجاح الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين يعتمد إلى درجة بعيدة على قدرتها على التصدي على نحو إبداعي ومفيد لجميع الأزمات في كل مرحلة من مراحل تطورها. وعدم فعل شيء هو الخيار الوحيد الذي يتعين استبعاده في السعي إلى إيجاد حلول للأزمة. ونحن لا نعتقد أن المجتمع الدولي على وشك ألا يفعل شيئا في أفغانستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل بوتسوانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أتينا إلى نهاية جلسة هذا الصباح.

يوجد عدد من المتكلمين على قائمتي، ومثلما اتفق عليه في المشاورات السابقة، سأعلن الآن رفع الجلسة. وسيواصل المجلس مشاوراته بشأن البند المدرج في جدول الأعمال الساعة ١٥/٠٠ من هذا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥